المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والإتجاهات

Motives and directions: French interests in post-Gaddafi Libya

توفيق بوستي *
مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،
Boucetti.toufik@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال:2021 /02/07 تاريخ القبول2021/09/07 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

يقدم هذا المقال قراءة وصفية تحليلية للمصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي، حيث يهدف إلى التركيز على دوافعها والمتمثلة أساسا في متغير الإقتصاد والأمن والنفوذ، فضلا عن التطرق لإتجاهات تطور المصالح الفرنسية في ليبيا، وتحليل جملة التحديات التي تقف حائلا أمام إستعادة الإستقرار، لقد تم هندسة بحثنا بالإعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والنظمي، ما مكننا من الوصول إلى عدة نتائج تتعلق بحصر دوافع وإتجاهات المصالح الفرنسية في ليبيا، في ضمان إمدادات النفط والغاز، ومسعى ضمان الأمن في مواجهة جملة التهديدات الأمنية النابعة من ليبيا، إلى جانب محاولة إرساء التوازن الإقليمي ، وصولا إلى تحليل جملة التحديات التي تقف أمام إستعادة الإستقرار.

الكلمات المفتاحية:

المصالح الفرنسية، ليبيا ما بعد القذافي، الدوافع، الإتجاهات، إستعادة الإستقرار

Abstract:

This article provides a descriptive and analytical reading of the French interests in post-Gaddafi Libya, as it aims to focus on their motives, which are mainly the variable economy, security and influence, as well as to address the trends in the development of French interests in Libya, and to analyze the various challenges that stand in the way of restoring stability ,Our research was engineered by relying on a descriptive, historical, and systematic approach, which enabled us to reach several conclusions related to identifying the motives and trends of the French interests in Libya, in ensuring oil and gas supplies, and the endeavor to ensure security threats emanating from Libya, as well as trying to establish a balance regional, to the analysis of the various challenges facing the restoration of stability.

Keywords:

French interests, post-Gaddafi, motives, directions, restore stability.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تعد الأزمة الليبية أزمة مركبة متخطية لحدودها الوطنية، قائمة أساسا على إختلاف وتباين الإنتماء والولاء القبلي، المرتبط مع مصالح الجماعات المسلحة ومختلف تنظيمات الجريمة المنظمة، والمتقاطعة مع نشاط الحركات الإرهابية المدعومة من أطراف خارجية، الأمر الذي أدخل البلاد في حالة من الفوضى وعدم الإستقرار، كنتيجة لإنتشار السلاح على نطاق واسع، وإنهيار شبه تام لمؤسسات الدولة على غرار المؤسسات الأمنية والإقتصادية، فضلا عن عدم الإتفاق على كيفية توزيع مخصصات النفط على كافة أبناء البلاد.

كما زاد إنخراط الفواعل الإقليمية(العربية وغير العربية) والأوروبية(إيطاليا، بريطانيا...) والدولية (روسيا الإتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية) من تعقيد الأزمة الليبية، خاصة وأن سلوك كل منها إتسم بالديناميكية والتغير بالشكل الذي يحقق لهما مصالحها ويعزز نفوذها ويضمن نفوذها وأمنها القومي، وهو ما قادها في الكثير من الحالات إلى التناقض وعدم الإتفاق فيما بينها.

في هذا الإطار برز الدور الفرنسي المرتكز على المتغير الإقتصادي (النفط واليورانيوم والذهب) من خلال قيادته التحالف الغربي للإطاحة بنظام الزعيم الليبي معمر القذافي عبر تدخل عسكري بواسطة حلف شمال الأطلسي، وإستمر فيما بعد عبر دعم ملموس لأحد الأطراف الداخلية الليبية(المشير خليفة حفتر) وإعتباره جزءا لا غنى عنه من أي تسوية سلمية محتملة للأزمة.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية المركزية التالية:

فيما تتمثل طبيعة المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي؟ والدوافع الرئيسية التي تقف وراء تبنيها لتلك المواقف؟

وقصد الإجابة على الإشكالية المركزية المطروحة نفككها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

1-ماهي دوافع التحرك الفرنسي حيال الأزمة الليبية؟

2-ماهي إتجاهات تطور المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي؟

3-فيما تتمثل تحديات إستعادة الإستقرار في ليبيا ما بعد القذافي؟

فرضيات الدراسة:

على إعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

1- يعتبر المتغير الإقتصادي المتغير الرئيسي الذي يقف من وراء الموقف الفرنسي من الأزمة افي ليبيا ما بعد القذافي

2-يتوافق الخيار الدبلوماسي والسياسي مع إتجاهات المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي

3-يعتبر دور الأطراف الخارجية من بين أهم تحديات إستعادة الإستقرار في ليبيا ما بعد القذافي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من حجم التحديات الأمنية الناجمة عن تصاعد الأزمة الليبية الراهنة في ظل صراع وتنافس وتدخل القوى الإقليمية العربية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، ...) وغير العربية (تركيا،...) والدولية الأوروبية(إيطاليا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) والغربية(الولايات المتحدة الأمريكية) في الساحة الليبية بمختلف الإستراتيجيات والأليات لحد الإمداد بالأسلحة، وهو ما أدى إلى فوضى أمنية وعدم إستقرار سياسي وأمني، لذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف بالدراسة والتحليل من حيث متغيري الدوافع والإتجاهات للمصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي، عبر تناول دوافع التحرك الفرنسي حيال الأزمة الليبية، مرورا بالوقوف على

إتجاهات تطور المصالح الفرنسية في ليبيا ، ووصولا إلى مختلف التحديات التي تواجه تحديات إستعادة الإستقرار.

الهدف من الدراسة:

عليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدوافع الكامنة وراء المواقف والمصالح الفرنسية حيال الأزمة الليبية الراهنة، على غرار موقع المتغير الاقتصادي المتمثل في الغاز والنفط الليبي واليورانيوم المتحصل عليه من دول جنوب ليبيا الخاضعة لنفوذ فرنسا، إلى جانب تسليط الضوء بالتحليل على إتجاهات تطور المواقف والأدوار الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي، ومختلف التحديات التي تقف عائقا أمام إستعادة الإستقرار وإستتباب الأمن في ليبيا.

مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بصفة أساسية، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل مختلف المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي، والمنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي لمختلف المواقف، التي تندرج ضمن المسعى الفرنسي لتحقيق مصالحه في ليبيا، فضلا عن المنهج النظمي من خلال التطرق إلى مدخلات المصالح الفرنسية في ليبيا المتمثلة أساسا في الدوافع، حيث تعمل الأجهزة الحكومية على ترجمة تلك المدخلات(الدوافع) في شكل مواقف حيال الأزمة الليبية، فتعمل على إصدار قرارات وسياسات على شكل مقاربة للحل، تتجه إلى البيئة الداخلية والخارجية وترجع في شكل تغذية عكسية.

1.النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة كإطار تفسيري للمصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي:

ظهـــرت الواقعيـــة الكلاسيكية الجديدة سنة 1998 في دراسة جدعون روز **Gideon Rose** الموسومة بـ "الواقعية ونظريات السياسة الخارجية الجديدة" حيث أُعتبرت نسخة محدثة لكل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة ، من خلال تقديمها لمُقاربة جديدة في شرح سلوك السياسة الخارجية ، ومن أهم روادها راندال شوييلر وفريد زكريا ووليام، حيث رأوا أن السلوك الخارجي للدول ناجم عن الضغوط البنيوية للنظام الدولي والعوامل الداخلية للدول على حد سواء (أحمد وهبان، 2016، ص26)، وفي هذا الإطار تعمل هذه النظرية على دمج النظام الدولي والبنية السياسية الداخلية لشرح سلوك السياسة الخارجية للدول، كما تحث الدول على الإهتمام بالمصلحة والهوية وتفضيلها كمتغير يتدخل ما بين النظام الدولي وسلوك السياسة الخارجية، كما أنها تدعو الدولة مرة أخرى إلى الإعتماد على مقترحات وإفتراضات الواقعية الكلاسيكية وهي تحاول دمج المستوى المحلي والفردي مع العوامل النظامية لتحليل السياسة الخارجية.

كما يرى رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن السياسات الخارجية للدول هي التي تحرّك قدرات القوة النسبية في النظام الدولي، ومع ذلك فهي عملية معقدة ونسبية وكيفية ترجمتها إلى سياسات خارجية أو إستراتيجيات أمنية قد تعتمد على عوامل التدخل المختلفة داخل الدولة نفسها، لذلك فصنّاع القرار الخارجي مقيدون من قبل الهيكل المؤسس المحلي، فضلا عن التهديدات والفرص الخارجية، وهي تدمج بشكل واضح المتغيرات الداخلية والخارجية مصورة رؤى معينة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، كما يحاجج الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن مجال السياسة الخارجية للدول وطموحها محكوم بمكانة تلك الدول في النظام الدولي، وتحديدا بمكانة قوتها المادية النسبية، إلا أنهم إدعوا بأن تأثير القوة على السياسة الخارجية هو تأثير غير مباشر، لأن الضغوط النظامية (النسقية) يجب أن يتم ترجمتها من خلال المتغيرات على مستوى الوحدة (Gideon (Rose,1998 ,p146

كما ترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن السياسة الدولية هي صراع مستمر بين الدول، بهدف الحصول على القوة وتحقيق الأمن، في ظل بيئة تتسم بالشح وأن الفوضى الدولية هي السبب الرئيسي للصراع وهي ما يؤثر على سلوك الدول، ووفقا للنظرية فإن الضغوط النظامية تعمل على تقييد خيارات الدول في سياستها الخارجية، إلا أن خصائص الدول والمتغيرات على مستوى الوحدة تعتبر كذلك مهمة، فالمواقف الشخصية والهياكل المحلية للدول لا تقل أهمية عن المستويات النظامية، فالعوامل المحلية تلعب دور الرابط بين المتغير المستقل الذي يتمثل في القوة النسبية والمتغير التابع المتمثل في مخرجات أو نتائج السياسة الخارجية(Firoozabadi & Ashkezari, 2016,p 96).

كما أن متغيرات التدخل هي العوامل المحلية والفردية التي تستخدم في تحليل سلوك السياسة الخارجية خلال الأزمة، كما أنها تعطي الأولوية لمتغيرات التدخل لشرح وتفسير سلوك السياسة الخارجية قصيرة المدى للدولة ولاسيما فترة الأزمة، في هذه الفترة الوكالات الفردية والقيود الداخلية تساعد على فهم وتوقع سلوك السياسة الخارجية، فمتغيرات التدخل تختلف عن كل سلوك السياسة الخارجية إذ تتمثل بعض تلك المتغيرات في القادة وتصوراتهم حول النظام الدولي، والبقاء على قيد الحياة السياسية والهياكل المحلية والقدرات المالية العسكرية والسياسية والإيديولوجية ، والهياكل المجتمعية ومعالجة المتغيرات المستقلة فمتغيرات التدخل تكتسب أهمية منهجية مفيدة لسلوك السياسة الخارجية(Umran Ucbas,2009 ,p5)

كما تشدد على الدور الذي لعبته كل من المتغيرات المستقلة والتدخل، والتي توفر منهجية متميزة من خلال الجمع بين عوامل مختلفة لتحليل سلوك الدولة الخارجي فالتركيز على تلك المتغيرات يقدم أرضية مفيدة لتفاهمات وتنبؤات السياسة الخارجية للدولة مع الضغوط النظامية ومتغيرات مستوى الوحدة كالهياكل السياسية المحلية وتصورات صناع القرار كمتغيرات التدخل، فهي تسعى إلى تفسير سلوك المشكلة عن طريق إضافة بعض المتغيرات غير المادية، وكنتيجة لذلك تؤدي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة ثلاث خطوات تتمثل الأولى في المتغير المستقبلي " القوة النسبية للدولة في النظام الدولي"، أما الثانية فتتمثل في المتغير المحلي "حزام النقل" والتي يتم من خلالها تصفية الضغوط النظامية، أما الخطوة الثالثة فتتمثل في المتغير الخارجي "نتائج السياسة الخارجية" ، وكل تلك المتغيرات هي من أجل معرفة العلاقة بين القوة النسبية والسياسة الخارجية للدولة ، بحيث هناك حاجة لتحليل العوامل الفردية والمحلية التي تأخذ بعين الإعتبار تلك العوامل(ميثاق مناحي دشر، ديسمبر 2016، ص 425)

وفي هذا الإطار، فإن التعامل مع القوة النسبية وتأثيرها على السياسة الخارجية، يعكس صورة الإرتباط الطويل الأمد بين النمو الإقتصادي والتوسع العسكري(النفوذ العسكري) على العكس عندما يحدد التراجع الإقتصادي النسبي فقد يؤدي إلى سياسات أقل قوة، فالتصور وسوء الفهم والإدراك في العلاقات الدولية وفقا للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة ومعتقدات صناع القرار تؤثر بقوة على العلاقة بين القوة النسبية والسياسة الخارجية، فقد تكون هذه المعتقدات غير صحيحة وقد تؤدي إلى تشوهات غير متوقعة من قبل الواقعية البنيوية أو الجديدة، لذلك فهي تبحث في المتغيرات بما في ذلك السياسة الداخلية وسلطة الدولة والعمليات وتصورات القادة وتأثير الأفكار لفهم كيفية رد فعل الدول على الصعيد الدولي (kitchen Nicholas,2012 ,p118)

بالمقابل تعد النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة محاولة مهمة لتخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية الخارجية لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية، حيث شكلت هذه المواقف بالنسبة للواقعية الكلاسيكية الجديدة تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو

خارجي لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر بشأن تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية وإزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

كما وضع " راندال شوييلر" نظرية توازن المصالح، حيث عمل على تقديم مفهوم مغاير للتوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين، حيث قسم وحدات النظام إلى نوعين، الأول قانع بالوضع الراهن، والثاني غير قانع به، في حين عمل على تقسيم النوع الثاني إلى قسمين عدواني وغير عدواني، فوفقا لراندال فإن الدول غير القانعة العدوانية هي التي تنزع للتوازن، بينما تتجه الدول القانعة إلى مسايرة الركب بمعنى محاولة الوقوف إلى جانب الأقوياء مما يدفع الدول الضعيفة إلى التحالف مع الدول التي تتسم بالكبر أو القوة، في حال تناسب ذلك مع مصالحها(أبو زيد، 2012، ص ص 47-48)

2.دوافع التحرك الفرنسي حيال الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي:

يمكن إجمال دوافع التحرك الفرنسي حيال الأزمة الليبية فيما يلي

1.1. التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

تواجه فرنسا العديد من المخاطر والتهديدات الأمنية اللاتماثلية على غرار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب الدولي...، الناجمة عن الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل عام وليبيا بشكل خاص، والتي تحتم عليها ضرورة التعاون لوضع أليات ناجعة من أجل التعامل معها.

1.1.1. الإرهاب كتهديد أمني متجدد:

إستفادت الحركات الإرهابية من الوضع الهش في ليبيا ما بعد سقوط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ودخول البلاد في حالة من الفوضى وعدم الإستقرار السياسي والمؤسساتي، المصاحبة لإنتشار دائرة العنف والعنف المضاد على نطاق واسع، إلى جانب العجز والإنهيار الإقتصادي وإنتشار الفقر، وهو ما فسح المجال لصناعة الإرهاب في ظل معاناة شعوب المنطقة ككل من غياب الديمقراطية والظلم الإجتماعي والبأس والإقصاء واليأس لدى الشباب المهمش(Callies De Salies, Bruno,2010,p248)

وأفسح المجال لتوسع نشاط الحركات الإرهابية في ليبيا ما بعد القذافي، في إستهداف مصالح الدول الأوروبية - بما فيها فرنسا - في ليبيا، إلى جانب تمدد وإنتشار العمليات الإرهابية إلى أراضيها، على غرار تفجيرات 22 ماي 2017 ، وهو تفجير إنتحاري وقع في مدينة مانشستر البريطانية، وضرب ملعب "مانشيتر أرينا" أثناء حفل موسيقي للمغنية الأمريكية الشهيرة أريانا غراندي، وحصد الهجوم الذي تبناه "داعش" أرواح 23 شخصا وتسبب بإصابة 250 آخرين، وهو الأعنف في بريطانيا منذ جويلية 2005، وأعلنت السلطات البريطانية أن منفذ الهجوم يدعى سلمان العبيدي مولود في بريطانيا لعائلة مهاجرة من ليبيا (https://bit.ly/2MlWS3y)

فضلا عن عمليات الإختطاف التي تستهدف الرعايا الفرنسيين، مقابل المطالبة بدفع الفدية، والتي أصبحت تجارة رائجة، كما تقوم الحركات الإرهابية الناشطة في ليبيا بتهريب المخدرات والمتاجرة بها وبالأسلحة، خصوصا بعد فوضى إنتشار السلاح الليبي، أو التعامل مع المنظمات الإجرامية الأخرى التي تقوم بهذه الأعمال (S. Goubi, 2001, p38.)

وفي هذا الإطار جاء تصريح الفرنسي جان إيف لودريان وزير أوروبا والشؤون الخارجية عندما سئل من قبل جريدة لوفيغارو الفرنسية في ماي 2019 عن سر الإهتمام الفرنسي بليبيا بأنه جاء:" أولاً من أجل مكافحة الإرهاب، فهذا هدفنا الأولي في المنطقة، ومنذ وقت طويل، إذ إننا أدركنا منذ عملية "سيرفال" الفرنسية في مالي في عام 2012، أن معظم الأسلحة تأتي من ليبيا، وأن الكثير من الجماعات لديها قواعد خلفية فيها، بدءًا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تذكّروا أن القاعدة أصبحت مهيمنة في بنغازي، حيث قُتل

السفير الأمريكي كريس ستيفنز في عام 2012، ثم تسلل بعدها تنظيم داعش إلى الأراضي الليبية، وكنت قد نبّهت منذ سبتمبر 2014 ، في مقابلة مع صحيفة لو فيغارو، إلى المخاطر الإرهابية وإلى إمكانية إنشاء مركز محلي لتنظيم داعش، وهذا هو بالضبط ما حدث، فقد إحتل تنظيم داعش عدة مدن ليبية بل إنها هدّد، في فترة ما، بوضع يده على الموارد النفطية، إن العديد من الهجمات التي شنُها الجهاديون في السنوات الأخيرة، مثل تفجير متحف باردو في تونس في عام 2015، وإعدام 21 مسيحيًا قبطيًا في السنة نفسها في مدينة سرت، وتفجير قاعة الحفلات الموسيقية في مانشستر في عام 2017، لها تشعبات في ليبيا"(http://bit.ly/2MgY5Jc)

2.1.1. تهديد الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين ومعضلة إرتباطهما بالإرهاب الدولي

أوجدت ظروف الحرب والفوضى في ليبيا موجات من المهاجرين غير الشرعيين لأسباب إقتصادية وسياسية، فقد فر أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب في سوريا، كما عبر مئات الألاف البحر الأبيض المتوسط منهم 6 ألاف إلى إيطاليا، كما يختلف اللجوء عن الهجرة غير الشرعية سواء من حيث الظاهرة ذاتها أو من حيث التعامل القانوني معها، وإن كان اللجوء إنسانيا فقد تحول في المنظور الأوروبي إلى تهديد أمني من نوع خاص، فالأزمة الليبية وإنعكاساتها الأمنية جعلت أعدادا هائلة من الليبيين ينزحون بإتجاه أوروبا، مما جعلهم يمثلون تهديدا سافرا للأمن الأوروبي، وهذا الخوف ناجم عن إمكانية إرتباطهم بشبكات إرهابية متصلة بتنظيم الدولة الإسلامية(يونسي وليد، جوان2019 ، 351).

وبالمقابل تعتبر ليبيا في مقدمة دول عبور المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين نحو أوروبا؛ حيث بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر المتوسط عام2017 حوالي 150 ألف مهاجر، ومن أجل كبح جماح هذا التدفق إتفق زعماء الإتحاد الأوروبي على خطة جديدة، وكان من أهم مقترحاتها إقامة مراكز خارجية لإستيعاب المهاجرين في دول شمال أفريقيا، إلا إن هذا المقترح الأوروبي قوبل بالرفض من أغلب دول شمال إفريقيا، وفي مقدمتها ليبيا، التي أعلنت رفضها لأي إجراء يتعلق بإعادة المهاجرين غير الشرعيين إليها.

وهو ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى أمننة الهجرة غير الشرعية في سياساته بالنظر لجملة الإنعكاسات التي يمكن أن تشكلها الظاهرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.1.1. تهديد الأمن المجتمعي:

يعتبر المهاجرون غير الشرعيون تهديد للهوية الوطنية الأوروبية، تبعا لتحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ظاهرة إقتصادية إلى مسألة أمنية عبر خطاب إجتماعي وسياسي، وفي هذا الإطار يعتبر بيغو أن: "مقولة الهجرة مشكلة كبرى لأوروبا ليست فقط مجرد ملاحظة، بل قوة صيغت مضمون الكلام إلى تغير المدلول الإجتماعي لمفهوم الهجرة، وإلى تحولها بفضل قوة المفردات إلى مسألة أمن بحد ذاته"(عبد النور بن عنتر،2005، ص31).

2.2.1.1. تغيير التركيبة العددية والقومية للمجتمع الفرنسي:

إنّ عدد هؤلاء المهاجرين غير شرعيين أعلى من نسب إنجاب السكان المحليين، وهو ما يجعل فرنسا مكانا لقوميات عديدة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الفرنسيين الأصليين، ونتيجة لذلك يتكون مجتمع جديد مزيج من عدة قوميات، بحيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا حسب معطيات مشروع Clandistino 1.9 مليون إلى 3.8 مليون مهاجر سنة 2008، وحسب إحصائيات الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX بلغ عدد الداخلين بصفة غير شرعية إلى إيطاليا حوالي 56000 في عام 2011 حيث بلغ عددهم من ليبيا 25000 مهاجر غير شرعي في شهر أفريل إلى أوت، ويقيم حوالي 10000مهاجر غير شرعي تونسي في فرنسا، بالإضافة إلى السياسة الإنتقائية التي تعتمد عليها مجتمعات

المقصد والمعتمدة على إنتقاء ذوي الخبرات العالية، وهذا ما يعد من أول الآثار الإجتماعية للهجرة غير الشرعية(أسماء شوفي، مريم شوفي، ماي 2018، ص54)

1.1. 3.2.المشكلات الإقتصادية:

على الرغم من الأهمية الإقتصادية للهجرة إلى أوروبا متمثلة في حاجة هذه القارة إلى اليد العاملة التي تساهم بشكل كبير في ضمان التوازن، خاصة في ظل معاناة الدول الأوروبية من إنخفاض نسب النمو الديمغرافي وشيخوخة بنية سكانها، مما يعني أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون فرص للمستخدمين الأوروبيين وللإقتصاد الأوروبي، ورغم إعتبارهم أهم مصدر للعمالة الرخيصة، غير أن الظاهرة تعد مشكلة أساسية وخلل في سوق العمل الأوروبية بإعتبارها منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وذلك نتيجة إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل، وهو ما يقود في غالب الأحيان إلى تفشي البطالة في الدول الأوروبية بسبب المهن والوظائف التي يقبلها المهاجرين ويرفضها سكانها الأصليين(سفيان بولسنان، 2018،ص 217).

لذلك فإن الإتحاد الأوروبي يواجه أزمات داخلية على خلفية ملف الهجرة غير الشرعية، الأتية من جنوب المتوسط (ليبيا أساسا)، وإختلاف وجهات النظر بين صناع القرار الأوروبيين حول الآليات والسياسات التي يجب إتباعها لوقف موجاتها، وتأخذ هذه الظاهرة منحى خطيرا قد يصل لدرجة التسبب في تفكك الإتحاد الأوروبي، وهو ما بدأ يظهر جليا مع إستغلال تيارات وأحزاب اليمين المتطرف لهذا الملف في خطاباتهم العامة المعادية للمهاجرين وللإسلام (https://bit.ly/39Q2D1a)

3.1.1. الإتجار بالبشر

أصبحت هذه التجارة إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن وكيان الدولة الفرنسية، حيث يقصد بتعبير الإتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو بإستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الإستغلال ويشمل كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الإسترقاق l'esclavage أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الإستعباد أو نزع الأعضاء"(سفيان منصوري،2012-2013، ص 113).

كما يشتغل الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالإستغلال الجنسي وخاصة دعارة الأطفال والنساء في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في العمل أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات الداخلية، وفي بعض الحالات يتم الإتجار بالأعضاء البشرية للحصول على الأموال الطائلة، كما تعد ليبيا من بين الدول التي أصبحت مكانا للمتاجرة بالبشر وإستغلالهم جنسيا أو بيعهم لجهات دولية تستغلهم في أوروبا، حيث تشير الإحصائيات أن ما يقارب 1.2 مليون ضحية هذه المتاجرة(محمد مجدان، جوان2016 ، ص 95)

2.1.تأمين المصالح الإقتصادية:

يمكن إجمال المصالح الإقتصادية الفرنسية في ليبيا فيما يلي:

1.2.1.تأمين المصادر الطاقوية:

إن تبعية فرنسا للخارج فيما يتعلق بمصادر الطاقة من جهة، وإشتداد حدة الأزمات في مناطق إستخراجها ومرورها من جهة أخرى، دفعت فرنسا لتكثيف جهودها من أجل إتباع سياسة جديدة، تهدف إلى مزيد من تنويع هذه المصادر، ومما يعنيه ذلك تقليل الإعتماد على الإمدادات الروسية، وعلى هذا الأساس أعدت المفوضية الأوروبية خلال النصف الثاني من فيفري 2015 مسودة إستراتيجية جديدة، تهدف إلى إقامة إتحاد أوروبي للطاقة يعمل على مواجهة التبعية وضمان أمن الإمدادات، والإستدامة وتوفير القدرة التنافسية للموسسات

الأوروبية، حيث جاء في الورقة أن: " ضمان أمن الإمدادات يفرض تنويع مصادر الحصول عليها وتعدد الموردين وطرق الإستيراد" (https://bit.ly/3iCxpil)

وفي هذا الإطار، جاء الإهتمام الفرنسي بتحقيق الإستقرار في ليبيا، كنتيجة للرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، عبر تطوير التعاون مع ليبيا، خاصة وأن بيانات منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" تشير إلى أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة عربيًا بإحتياطي نفطي يبلغ 48.36 مليار برميل، كما أن لديها أكبر إحتياطي نفطي في إفريقيا، وتاسع أكبر إحتياطي في العالم، ولديها القدرة على الإحتفاظ بإحتياطي أكبر من الوقود مما نعرفه حاليًا(أميرة محمد عبد الحليم، أفريل2020، 26) ، كما كشفت التقديرات عن وجود نحو 1.5 تريليون متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي.

ولا تقف الأهداف الفرنسية في النفط والغاز الليبي عند الحصول على النسبة الأعظم من صادرات النفط الليبي، حيث كانت تحصل قبل الثورة على 17% من هذه الصادرات، إرتفعت بعدها إلى نحو 33% منها، وتستهلك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وإراداتها من النفط الليبي.

ولكن أيضاً، يبرز دافع آخر، وهو الإستثمارات الضخمة للشركات الفرنسية في قطاعي النفط والغاز في ليبيا، فعلى سبيل المثال تستحوذ شركة توتال من حقوق التنقيب عن النفط على 75% من حقل الجرف، 30% من حقل الشرارة، 24% من حقل قاع مرزوق، 16% من حقل الواحة، كما حصلت "توتال" على 16.33% من شركة الواحة، وهي أهم شركة نفطية في ليبيا (http://bit.ly/36AnS6z)

2.2.1.تأمين إمدادات فرنسا من اليورانيوم:

تهتم فرنسا بالجنوب الليبي وخاصة قطاع أوزو على الحدود الليبية التشادية وتضعه في بؤرة الإهتمام الفرنسي لإرتباطه بمصالح باريس الإقتصادية في المنطقة الإفريقية، حيث تعتبر النيجر هي المصدر الرئيسي للشركات الفرنسية المختصة بالتنقيب عن اليورانيوم، حيث تستورد من هناك ما قيمته 25٪ (http://bit.ly/36QPYuu) ، وعلى وجه الخصوص شركة(أريفا)، التي لها إرتباط مباشر بحكومة باريس، وتكمن أهمية إستخراج فرنسا لليورانيوم من النيجر في كونه يعتبر العنصر الأهم في صناعة المفاعلات النووية سواء لأغراض سلمية كتوليد الكهرباء بما يعادل نسبته 75٪ (http://bit.ly/2Mu0pNF)، أو لأغراض عسكرية كصناعة القنابل النووية، ومن هنا تبرز المصالح الفرنسية في كل من تشاد والنيجر، والذي من شأن الجنوب الليبي المحاذي لكلا الدولتين أن يهدد المصالح الفرنسية ولو على المدى المتوسط، في حالة عدم توفر الإستقرار في تلك المنطقة(عبد الباسط غبارة، ماي 2018، ص11).

3.2.1.الحصول على عقود إعادة الإعمار:

تسعى فرنسا نحو أن تكون لها حصة من عمليات إعادة الإعمار التي يمكن أن تشهدها ليبيا بعد إستقرار الأوضاع الأمنية فيها، والتي قدّرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الإعمار، بينما قدّرتها الحكومة البريطانية بنحو 320 مليار دولار، وهي أرقام تضاعفت بعد عمليات التخريب والتدمير الشامل التي تعرّضت لها الدولة الليبية خلال السنوات التسع الماضية، ويزيد من أهمية هذا الهدف التنافس الفرنسي مع تركيا في مشروعات إعادة الإعمار، وخصوصا أن تركيا لها نحو 18 مليار دولار عالقة في ليبيا، فقد كانت قد وقعت مع نظام القذافي إستثمارات مشتركة في البنية التحتية بنحو 24 مليارا، ومع توتر العلاقات الفرنسية التركية على المسرح الليبي، ستكون فرنسا أكثر حرصا على تعظيم حصتها في عمليات إعادة الإعمار(عصام عبد الشافي، جويلية2020، ص1)

3.1.إرساء التوازن الإقليمي:

يعتبر محاولة إرساء التوازن الإقليمي من بين أهم العوامل التي حفزت على تصاعد الإهتمام الفرنسي بتسوية الصراع في ليبيا، خاصة مع إنخراط قوى إقليمية ودولية كتركيا وروسيا الإتحادية، وما يعكسه ذلك من تهديدات مباشرة على المصالح الحيوية الفرنسية في ليبيا، من خلال مساندة الأطراف الخارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية، وهو ما يشكل عائقا أمام تحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين الليبيين، وبالتالي تقويض عملية المصالحة الوطنية الليبية، بالإضافة إلى إنتشار الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن وإستقرار ليبيا والدول الأوروبية على حد سواء.

إلى جانب التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى المليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل إتفاق الصخيرات، إلى جانب الإستقطاب الدولي المتزايد على الساحة الليبية بين المحور التركي في إرتباطاته بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، والمحور الروسي المُتجذِّر في الشرق الليبي، مع ما يطرحه هذا الإستقطاب من تحديات ومصاعب في التموضع السياسي بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية، وبصفة خاصة الدول الأوروبية.

كما أن بروز مبادرة مصرية للحل التوافقي في ليبيا (إعلان القاهرة في 6 جوان 2020) بالتنسيق مع القيادات العسكرية والسياسية في الشرق الليبي (المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح)، ومع أن الجزائر أخذت علماً بالمبادرة المصرية، إلا أنه من الجلي أنها لم تقبلها، وقد وجدتها غير متوازنة وغير قابلة للنجاح (http://bit.ly/39yHuZq)

وأمام هذا الصراع الإقليمي والدولي على الأراضي الليبية، وإنعكاساته السلبية على مصالحها الإقتصادية والنفطية في ليبيا، سعت إيطاليا بالتعاون مع أوروبا، إلى إتباع سيناريو" فرض حظر طيران في ليبيا"، وهو ما تجسد في تصريحات وزير الدفاع الإيطالي" لورينزو جويريني "في 25 ديسمبر 2019، والتي إعتبرها البعض محاولة لجس النبض، خاصة أن إيطاليا لا يمكنها أن تقوم بذلك بمفردها، لكنها بالتعاون مع كل من: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا(أميرة محمد عبد الحليم، ص27).

3.تطور المواقف الفرنسية تجاه الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي:

إتخذت فرنسا قرارا سريعا بالتدخل وأبدت إستعدادها للمساهمة في حماية المدنيين في ليبيا، وذلك لتفادي تأخرها في التعاطي مع الربيع العربي، خصوصا بعد التردد تجاه ثورتي تونس ومصر، وبدلت الدبلوماسية الفرنسية جهودا كبيرة من أجل دفع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وكذلك إدارة باراك أوباما لإصدار قرار دولي يهدف إلى حماية المدنيين في ليبيا، ومنذ البداية كان موقف بريطانيا مؤيدا ومنسجما مع الموقف الفرنسي، حيث بادرت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى قصف كتائب القذافي المندفعة بسرعة نحو بنغازي، قبل أن يتولى حلف شمال الأطلسي مهمة تطبيق القرار الدولي، كما أسهمت في توفير الغطاء الجوي لمساندة الثوار في معاركهم حول مدينة أجدابيا وبإتجاه البريقة، كما ساهمت كل من فرنسا وبريطانيا بقيادة الأغلبية الساحقة من الطلعات الجوية مع مساهمة بسيطة من الدول الأخرى المشاركة(محمد عبد الحفيظ الشيخ، أوت 2018، 244).

وبعيدا عن مزاعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فإن المصالح الإقتصادية والإستراتيجية كانت وراء الموقف الفرنسي بالتدخل في ليبيا، وهذه المصالح تتضمن في المقام الأول التخلص من الإرباك الذي سببه للسياسة الفرنسية في إفريقيا، عبر مشاريع ومنح ومساعدات قدمها لأنظمة ودول فقيرة، للحد من إعتمادها على فرنسا، علاوة على قلق فرنسا من تنامي الدور الصيني والروسي في إفريقيا وخصوصا في المجال الإقتصادي والإستثماري، حيث بدأت روسيا في التفاعل النشط في القارة الإفريقية لإستعادة نفوذها السياسي والإقتصادي والعسكري ومزاحمة النفوذ الغربي هناك(فراس عباس هاشم، جانفي2019، ص161) ،إذ عجزت الشركات

الفرنسية الكبرى عن منافسة نظيرتها الصينية التي تقدم قروضا ومنحا للدول الإفريقية، لمساعدتها على إستثمار ثرواتها، بما يحقق منفعة متبادلة للطرفين، بعد أن كانت الشركات الفرنسية تتعامل مع بلدان إفريقيا كمصدر للمواد الخام وسوقا لتصريف منتجاتها الصناعية(محمد عبد الحفيظ الشيخ، ص244).

لذلك حاولت فرنسا أن تجني المكاسب السياسية والإقتصادية من خلال زيادة نفوذها في الساحة الليبية ذات الموقع الجيوسياسي المهم والموارد الطبيعية الهائلة، لأن فرنسا لم يكن لها نصيب وافر في مجال الإستثمارات والعقود في سوق الطاقة الليبي، وحتى يكون لها النصيب الأوفر سواء ما تعلق الأمر بعقود النفط والغاز أو إعادة الإعمار، لأن فرنسا لم يكن لها نصيب وافر في مجال الإستثمارات والعقود في سوق الطاقة الليبي، وتأتي الرسالة التي نشرتها صحيفة ليبراسيون الفرنسية وتضمنت وعدا من ثوار ليبيا خلال قمة لندن بإعطاء فرنسا 30 %من النفط الخام في البلاد، مقابل تقديم الدعم العسكري للثوار، ورغم أن فرنسا نفت ذلك فإن وزير الخارجية الأسبق ألان جوبيه رأى أنه من المنطقي أن تتمتع الدول التي دعمت الثوار بأكبر الفرص(محمد عبد الحفيظ الشيخ، ص244) ، وبالتالي فقد إنتهزت فرنسا فرصة التدخل الإنساني في ليبيا لتكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، من خلال التحكم في قنوات القرار، كي تكون أكثر تأثيرا ونفوذا خدمة لمصالحها(محمد عبد الحفيظ الشيخ، جوان 2019، ص 138).

كما كانت هناك رغبة جامحة في محاسبة القذافي على تحديه وإعاقته النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية، حيث أن الحضور القوي في القارة كان من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، ولم تتوان في إنتهاز كل الفرص المتاحة لتعزيز هذا الحضور وتفعيله، حيث لم يقتصر هذا على مستعمراتها السابقة فحسب، بل شمل كل المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية من أبرزها ليبيا، فضلا عن أسباب تراكمية تعود إلى رغبة فرنسا تصفية حسابات قديمة تعود إلى الحرب الليبية التشادية خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، ناهيك عن عدم إيفاء القذافي وإلتزامه بوعوده، وخاصة ما تعلق منها بالعقود والصفقات التي تم الإتفاق عليها في مرحلة سابقة (محمد عبد الحفيظ الشيخ، 138-139).

وبالمقابل يمكن إجمال الأسباب التي تقف وراء الموقف الفرنسي من الأزمة الليبية فيما يلي(جمال منصر، 2013، ص ص 96-97):

1-عانت حكومة ساركوزي من عدة مشاكل وإختلالات إقتصادية وسياسية تسببت في تدهور شعبية ساركوزي، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية، أي الخارج لإنقاذ الداخل.

2-إفتقار الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى ملف أو مشروع يسوقه ويفسر به سياساته، فمشروع الإتحاد من أجل المتوسط أصيب بإنتكاسة، ونشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محليا في تحسين وضع الإقتصاد الفرنسي، فكانت الأزمة الليبية فرصة لتفعيل الدبلوماسية وإسماع صوت فرنسا في المحافل والمؤتمرات الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة في القضايا الدولية الكبرى وتعزيز مكانتها الدولية المهتزة، بالإضافة إلى حسابات أخرى بين فرنسا والقذافي متعلقة بمعارضة القذافي بشدة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط ودلالاته الإستراتيجية واللوجستية المهمة بالنسبة إلى دول القارة الأوروبية كشريان حيوي، فضلا عن حشد القذافي لمعارضة عربية تجاه التوجه الساركوزي الطامح في حوض المتوسط، بحجة أنه يحرم الشمال العربي الإفريقي من عمقه الإستراتيجي في القارة السمراء مما زاد من نقمة الفرنسيين على القذافي.

3-إن دعم فرنسا لثوار ليبيا ينسجم مع الإستراتيجية الشاملة التي ترى في كل شمال إفريقيا حديقة خلفية لها، وعنصرا جوهريا في حفظ أمن أوروبا وفرنسا، وإذا كانت لفرنسا علاقات تاريخية إستعمارية مع الجزائر

وتونس والمغرب فإن ضم ليبيا إلى الكتلة المغاربية يحقق مكاسب كبرى لا شك فيها، فلا يكون الإنحياز المبكر إلى جانب الثوار ضد نظام القذافي سوى إستثمار ناجح بعيد المدى.

وبالنسبة إلى فرنسا، التي تقود حلفًا عسكريًا بين خمسة بلدان صحراوية تجاور ليبيا بحكم الجغرافيا **G5** فإنها تقدم دعمًا عسكريًا ولوجيستيًا للمشير خليفة حفتر، من خلال دعم الجيش الوطني الليبي بشحنات من الأسلحة، و"مستشارون"، وتقديم دعم إستخباراتي جوي، ونشر عناصر من القوات الخاصة وعناصر المديرية الفرنسية العامة للأمن الخارجي، ويأتي ذلك في سياق سعيها إلى تعزيز نفوذها على الساحل الليبي، وإستثمار العلاقة مع الجنرال لتوسيع سيطرتها على آبار النفط، وتتواجد فرنسا عسكريًا في تشاد والنيجر على الحدود الجنوبية لليبيا، وهو ما يساعد من حضور فرنسا في ليبيا، والذي تأكد عندما أَفتضح أمرها في جويلية 2016 من خلال إسقاط طائرة عسكرية ومقتل عسكرييها الفرنسيين الثلاثة قرب بنغازي(https://bit.ly/39Vd0AV) ،إلى جانب إكتشاف صواريخ" جافلين" في مواقع للجيش الوطني، وفقًا لجريدة "نيويورك تايمز "عن المشاركة المباشرة لفرنسا في المعارك (أميرة محمد عبد الحليم، ص 28).

كما سعت فرنسا إلى ردم الفجوة بين المسار السياسي والعسكري للأزمة الليبية، من خلال الدفع نحو تسوية بين السراج والمشير حفتر، والتأكيد على أهمية الجهود الدولية بشأن توحيد الرؤية السياسية والعسكرية بإتجاه بناء مؤسسات وأجهزة قوية للدولة تحظى بالشرعية السياسية، وهو ما تدعم من خلال جهود الوساطة التي قامت بها، بغية تحريك الجمود الذي يعتري الأزمة الليبية، وايجاد تسوية سياسية تنهي النزاع القائم حول الشرعية ما بين الأطراف الليبية، وعلى إثر ذلك وبتاريخ 2017/7/25 جمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون " في باريس كلا فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن إتفاق الصخيرات، والمعترف بها دوليا والتي تسيطر على طرابلس بصلاحية فعلية محدودة - والمشير " خليفة حفتر " قائد قوات الجيش الوطني الليبي التابع لمجلس النواب، والذي يحظى أيضا بدعم دولي وإقليمي متمثل في روسيا ومصر والإمارات(خالد أحمد محمد إبزيم، جوان2019،ص 97).

دعت فرنسا في هذا الإتفاق إلى تشكيل جيش وطني موحد يشمل المشير خليفة حفتر ويكون هدفه مواجهة الإرهابيين، وهو ما تكرس من خلال تصريح **رومان نادال** المتحدث بإسم وزارة الخارجية من خلال قوله بأن: **"ليبيا تحتاج لبناء جيش وطني تحت سلطة مدنية بمشاركة كل القوى التي تحارب الإرهاب في أنحاء البلاد بما يشمل قوات الجنرال حفتر دون أن يأتي على ذكر السراج لافتا إلى أن فرنسا ستدرس سبل تعزيز أنشطتها السياسية والأمنية للمساعدة في إستعادة المؤسسات الليبية وبناء جيش قادر على هزيمة الإرهابيين من خلال الإتصال بشركائنا الأوروبيين ودول الجوار"**(منور مليتي، ماي 2018، ص 8).

وبالمقابل إستمرت فرنسا في البحث عن الأوراق التي تعظم نفوذها في ليبيا وفرض نفسها لاعبا أساسيا من خلال سعيها إلى عقد لقاء يجمع أطراف الصراع في ليبيا، تولّى الرئيس ماكرون في سبيل ذلك تكليف أجهزة المخابرات الفرنسية، ووزير خارجيته لودريان، للتأثير في الأطراف الليبية، ودفعها إلى الإجتماع في باريس، وتوسيع الإتصالات لتشمل رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، والمشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس الدولة المنتخب خالد المشري، وتتويجا لهذا التحرك الفرنسي، جاءت المبادرة الفرنسية الثانية - مؤتمر في باريس- في ماي 2018.

دعت تلك المبادرة لبحث تطورات الأزمة الليبية برعاية ماكرون، وحضور الأطراف الأربعة الرئيسة الفاعلة في العملية السياسية الليبية وهم: رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، واللواء خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، إضافة إلى ممثلين من عشرين دولة منهم دول الجوار الجغرافي: تونس، ومصر، والجزائر، ودول فاعلة وذات تأثير في المشهد

السياسي الداخلي الليبي: قطر، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وإتفق المجتمعون على التأكيد على الحل السياسي وضرورة إجراء إنتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية 2018، بإشراف المفوضية العليا للإنتخابات وحكومة الوفاق الوطني(أحمد قاسم حسين، فيفري 2019، ص 6).

ولكن رغم وجاهة بنود المبادرات التي إحتضنتها فرنسا إلا أنها لم ترى النور، حيث أنه لم يتم تنفيذها، وذلك راجع لعدم رضى بعض الأطراف الدولية المنخرطة في الأزمة الليبية على التحرك الفرنسي الفردي، حيث رأت إيطاليا أن المبادرة الفرنسية ما هي إلا محاولة فرنسية للهيمنة على الملف الليبي(خالد أحمد محمد إبزيم، 98)، الى جانب إنتشار فوضى السلاح والإنهيار الكامل لمؤسسات الدولة(أحمد قاسم حسين، ص 6).

وبإلقاء نظرة متفحصة إلى المبادرات الفرنسية، نجد بأنها تربط ما بين الإستقرار السياسي في ليبيا وما بين ضرورة إجراء الإنتخابات وبناء المؤسسات السياسية والإقتصادية والعسكرية، إذ تعتمد إستراتيجية باريس لتحقيق الإستقرار في ليبيا على أساسين هما : تكوين جيش نظامي تحت إشراف قائد الجيش الوطني الليبي المشير "خليفة حفتر " للسيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي الليبية، ومراهنتها على إجراء الإنتخابات الرئاسية، وفي هذا السياق يعتبر الباحث " بن فيشمان " أن الجدول الزمني الذي حدده الرئيس الفرنسي " ما كرون " في المبادرة الثانية قد يهيئ حليفها المشير " خليفة حفتر" للسباق الرئاسي وهو ما يمكنه من تحقيق ما تتطلع له فرنسا من ضرورة إستعادة الأمن والإستقرار(http://bit.ly/3oVbyE7).

ولا شك في أن تسارع جهود باريس إتجاه الأزمة الليبية يعكس التوجه الجديد لفرنسا عبر سياستها الخارجية، وراء مصالحها داخل ليبيا، حيث تسعى لإستعادة موقعها وإسترداد دورها وتأثيرها في منطقة الشمال الإفريقي وهو ما يفرض عليها إستعادة وإحتكار الملف الليبي، ومن ثم تقديم نفسها كفاعل رئيسي وضامن دولي لحل الأزمة الليبية بما يفرض على القوى الإقليمية والدولية المتداخلة في الأزمة الليبية التعاون والتنسيق من خلالها (خالد فؤاد، أوت2017، ص2).

4.تحديات إستعادة الإستقرار في ليبيا ما بعد القذافي:

تجابه السياسة الفرنسية جملة من التحديات التي تقف حائلا في وجه إعادة الإستقرار في ليبيا، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.3.الإنقسام القبلي والإختلال الجهوي:

تواجه السياسة الفرنسية في ليبيا تحدي الإنقسام والإستقطاب الداخلي الليبي القائم على التجاذبات القبلية(قبائل: الورفلة والمقارحة ووالقذاذفة) والجهوية والإثنية في ظل تعمق الفجوة بين مناطق الشرق والغرب التي كانت نتيجة السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي وممارساته(أمحمد مالكي، سبتمبر 2011، ص 3) ، كما دخلت ليبيا في مرحلة جديدة إنهارت فيها مظلة الدولة الوطنية التي أسست على دعائم هشة في ظل حكم القذافي، ليتصاعد بعده أدوار المليشيات المسلحة الإسلامية منها والقبلية، ويبرز دور النفط جليًّا في إعطاء أفضلية لبعض الأقاليم على الأخرى، وتعزيز طلبات الإنفصال للتمتع بالعوائد النفطية(محمد سليمان الزواوي، ربيع2014، 23).

كما أن إنهيار حكم الزعيم الراحل معمر القذافي عادت ليبيا مرة ثانية إلى حالتها الأولى، أي شكل من التجمعات من القبائل تتمتع ببعض السلطات المحلية، لا يجمعها نظام بل حكومة مركزية في العاصمة طرابلس ضعيفة وبعيدة عن المناطق القبلية وتفاعلاتها الداخلية، وعودة القبلية وإنهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد يمثلان تحديات جمة للمنطقة، حيث تتشكل البلاد من مجموعة متنوعة من النقاط التي تمثل ميليشيات قبلية وإسلامية ومجموعات إجرامية ومرتزقة وشبكات مهربين وهو ما يشجع على الممارسات غير القانونية كتهريب

السلاح والمخدرات والنفط، مما يساهم بشكل كبير في عدم إستقرار البلاد ويهدد سيطرة أي حكومة على الداخل وعلى حدودها وموانئها ومطاراتها(محمد سليمان الزواوي، ص25)

وبالمقابل، فقد شكل التوظيف السياسي غير العقلاني لظاهرة القبيلة في ليبيا أحد المعطيات السوسيولوجية المعقدة لواقع ليبيا ومستقبل تطورها (أمحمد مالكي، ص3) ، بالشكل الذي جعل الفرد الليبي يتميز بإزدواجية الولاء، ولاء للقبيلة التي ينتمي إليها، وولاء للدولة التي يعيش فيها - مع أسبقية الولاء القبلي - ، مما زاد من حدة الصراع القبلي وساهم في إضعاف قوة الدولة(محمد علي عز الدين، 2013، ص ص 143-146).

2.3.ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة:

يفتقر النظام الليبي لمؤسسات سياسية مستقرة كما هو الشأن بالنسبة للديمقراطيات الغربية، والتي من خلالها يمارس المهام الدستورية المنوط بها، فإحتكار القذافي للسلطة المعتمدة على توجهاته وتوجيهاته تبعا للكتاب الأخضر، والذي أعتبر بمثابة دستور الدولة الليبية أسس لـ لا نظام لإفتقاد البلد للهيكل القانوني والمؤسساتي المجسد في دستور يضبط الحقوق والواجبات في إطار عقد إجتماعي يبني الدولة ويؤسس معالمها(نور الهدى بتقة، 2016-2017،ص 171).

3.3. دور الأطراف الخارجية والمصالح المتضاربة في ليبيا ما بعد القذافي:

تُعتبر الساحة الليبية ساحة تجاذبات وصراعات بين مختلف القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، فعلى المستوى الإقليمي إستمرت الدول الإقليمية (قطر، مصر، العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة) بالتدخل في الشأن الداخلي الليبي بهدف ترجيح كفة طرف على حساب الطرف الأخر، سعيا لتحقيق أجنداتها في إطار التجاذب الكبير، وطمعا في السيطرة على الحركات المتشددة، فقامت بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين القوى السياسية والعسكرية الليبية لصالح طرف ضد الأخر، دافعة بإتجاه مزيد من الإضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية(محمد عبد الحفيظ الشيخ، ص ص145-146) ، وفي هذا الإطار حاولت تركيا تعزيز تواجدها العسكري في ليبيا ما بعد القذافي بغية تحقيق حلم العثمانية الجديدة والجلوس على مائدة المفاوضات لتقرير مصير ليبيا وشرق المتوسط، لذلك لا تتورع تركيا عن دعم الأطراف الليبية – كما حدث مع حكومة الوفاق السابقة – بأسلحة نوعية لتغيير موازين القوى على الأرض لمصلحتها، حيث يَزعم الرئيس التركي أردوغان بأن هدف دعمه العسكري لحكومة الوفاق يكمن في تحقيق توازن قوي على الأرض بما يقنع طرفي الأزمة باللجوء إلى المفاوضات ويهيئ الأجواء لتسوية سلمية تتناغم والمصالح التركية(بشير عبد الفتاح، 2020، ص18).

كما تعد الحسابات الخاصة بأمن الطاقة التركي أحد أبرز دوافع إهتمام أنقرة بليبيا ما بعد القذافي؛ حيث تعتمد تركيا - البلد الفقير في موارده من الوقود الأحفوري كالنفط والغاز الطبيعي والفحم -على إستيراد أكثر من 95 %من إحتياجاتها من مصادر الطاقة، إذ تستورد 99 % من إستهلاكها من الغاز الطبيعي، و93 % من إستهلاك البترول، ما يُكبد ميزانيتها قرابة 50 مليار دولار أمريكي سنويا، وتحتاج تركيا لمصادر جديدة تزودها بالطاقة، خاصة مع تغير المشهد السياسي وتورطها في صراعات إقليمية، وإحكام العقوبات على إيران، وإنهاء الإستثناء التركي لإستيراد النفط الإيراني، ومن ثم تبرز أهمية ليبيا ما بعد القذافي كوجهة أقرب لجلب إمدادات وفيرة ورخيصة وسهلة النقل عبر المتوسط من البترول والغاز، خاصة إذا تسنى لتركيا الإستفادة من القدرات النفطية بالغرب الليبي، التي تؤكد أغلب الدراسات أنه يحتوي إحتياطيا هائلا من النفط، فيما قد تتيح مذكرة ترسيم الحدود معها لتركيا نصيبا من موارد الغاز الطبيعي تحت مياه البحر المتوسط(بشير عبد الفتاح، ص19)

أما على المستوى الدولي، فقد إنخرطت الدول الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة في نشاط تنافسي خدمة لمصالحها الوطنية، فإيطاليا مثلا تريد أن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة نظراً

إلى تاريخية علاقتها مع ليبيا، وهي تعرف تماماً أن أي دور تتخلى عنه سيجد من يؤديه وبخاصة الجارة فرنسا التي دخلت بقوة منذ عام2011 بدعم وتسليح المعارضة الليبية بعد ضمانات من المجلس الوطني الإنتقالي الليبي وقتها بتمكينها من الحصول على إمتيازات إقتصادية كبيرة، لهذا كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا بعد دخول منافسين جدد(محمد عبد الحفيظ الشيخ، ص ص 143-144) .

لذلك تُحاول إيطاليا من خلال تحركاتها حيال الأزمة الليبية إسترجاع نفوذها في ليبيا (تعتبرها مجالها الحيوي Lebensraum) بدءا بضمان موطئ قدم واضح وثابت على مستوى الملف الليبي وتطوراته، فجغرافيًا تقع على حدودها المتوسطية الجنوبية، حيث أن المسافة الفاصلة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا تبلغ نحو 300 كيلو متر فقط، وتاريخيًا كانت من أهم مستعمراتها في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي تعتبرها رمزاً لإحياء الأمجاد التاريخية للإمبراطورية الرومانية في جنوب المتوسط، بالرغم من دخول قوى منافسة جديدة على خط هذا الصراع، وتحديدًا إنخراط كل من روسيا وتركيا، وما يحمله ذلك من تهديدات مباشرة بتهميش القوى الإقليمية والدولية التي لديها العديد من المصالح الحيوية في ليبيا، وإنعكس ذلك في الإتصالات التي أجريت بين رئيس الوزراء الإيطالي"جوزيبي كونتي"، والرئيس التركي أردوغان، والرئيس الروسي"فلاديمير بوتين" في 28 ديسمبر2019، والتي تركزت على حث الجميع على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، كما وجه رئيس الوزراء الإيطالي تحذيرًا شديد اللهجة لأردوغان من مغبة التدخل العسكري التركي في ليبيا (عبد الحليم، 2019، ص26).

وبالنسبة إلى ألمانيا فقد إستضافت برلين في 19 جانفي 2020 مؤتمرا دوليا حول ليبيا بمشاركة قادة وممثلين دوليين وإقليميين من بينهم روسيا الإتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصدر المشاركون بيانا ختامي دعوا فيه إلى تعزيز الهدنة في البلد، ووقف الهجمات على منشآت النفط، وتشكيل قوات عسكرية ليبية موحدة، وحظر توريد السلاح إلى ليبيا (أميرة محمد عبد الحليم، ص ص 28-29)

كما جاءت المطالب البريطانية على لسان نائب مندوبة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفير "جوناثان إلين"، الذي شدد على ضرورة أن تعمل كافة الأطراف المعنية بالملف الليبي على "التوصل إلى حل سلمي للأزمة"، ويتقاطع جوهر الموقفين البريطاني والألماني فيما يخص الطالب بإيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، أي بمعنى آخر إيجاد حل سياسي يضمن توازن المصالح للقوى الخارجية المعنية بالملف الليبي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تنظر إلى الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي من حيث تأثيرها على قضيتي الطاقة ومكافحة الإرهاب في الوقت الذي لم تريد فيه التورط مع فرنسا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في إفريقيا، حيث تعمل واشنطن على إستكمال إنسحابا من مناطق الصراع في القارة، ولكن تحرص في نفس الوقت على تأمين مسارات الطاقة وخاصة من غرب إفريقيا، لذلك تقوم بأدوار "متقطعة" حتى لا تختفي تماما من المشهد الليبي وتحمي في الوقت نفسه مصالحها (أميرة محمد عبد الحليم، ص30)، لذلك فقد سعت إلى الإستفادة من النفط والغاز الليبي الذي يتميز بسهولة إستخراجه ونوعيته الجيدة، كما يتصل الدور الأمريكي في ليبيا ما بعد القذافي على تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا، وهو ما يرتبط بقوة وثيقة أيضاً بتماسك حلف شمال الأطلسي، ومهامه أو دوره الإستراتيجي (محمد الصواني، جانفي2015، ص14).

كما حاولت الإدارة الأمريكية إستعادة دورها في ليبيا بالضغط على طرفي الصراع لوقف القتال، وخاصة عقب إرسال تركيا مرتزقة لدعم حكومة الوفاق، وخلال شهر جانفي 2020 إلتقى وفد من كبار المسؤولين الأمريكيين بشكل منفصل مع وزير الداخلية بحكومة الوفاق السابق فتحي باشاغا، والمشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي في العاصمة الإيطالية روما، كما ناشدت فيه وزارت الخارجية والدفاع الأمريكيتين اللواء حفتر

على وقف معركة طرابلس (طوفان الكرامة)، والإنضمام إلى المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة مع حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة رئيس الوزراء فايز السراج .

أما بالنسبة لروسيا، ومع إستمرار حالة الفوضى وعدم الإستقرار في ليبيا ما بعد القذافي بشكل يعكس فشل القوى الأوروبية في التعامل مع الأزمة وتقديم سياسة أوروبية موحدة تضمن الإستقرار لطرابلس، لم تترك محفل أو مناسبة إلا وإتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأنهم المصدر الرئيسي لما تشهده ليبيا ما بعد القذافي من فوضى، وإتجهت لإعادة ترتيب أوراقها ومراجعة حساباتها، لذلك فقد إعتمدت نهجا متوازنا وعمليا يعكس نشاط ومرونة الدبلوماسية الروسية، حيث تمكنت من خلاله فتح قنوات للإتصال والتواصل مع طرفي الصراع الليبي، وكذلك مع الفاعليين الإقليميين والدوليين في الأزمة، لذلك فقد إتبعت إستراتيجية الإقرار بالتقسيم الفعلي لليبيا ما بعد القذافي والتي تلزمها الوقوف على مسافة واحدة بين طرفي الصراع محاولة توظيف ما حققه كل طرف من تقدم على الساحة أو ما يمتلكه من عناصر قوة لصالحها سواء في ميدان المعركة كالتي أحرزها المشير "خليفة حفتر" عقب إطلاق عملية تحرير طرابلس في أفريل 2019، أو على المستوى الدبلوماسي كالدعم الدولي والأوروبي الذي حظيت به حكومة الوفاق السابقة، ما يجعل من روسيا فاعل ووسيط رئيس ومقبول من كافة الأطراف المعنية بالملف الليبي سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي والدولي لابد من إشراكه في المحادثات المعنية بسبل حل الأزمة، وهو ما يفسر إعلانها في عام 2017 أنها لم تعتزم فتح سفارتها في ليبيا (بسمة سعد،2020، ص31)

خاتمة:

يرجع الإهتمام الفرنسي بالأزمة في ليبيا ما بعد القذافي إلى عدة متغيرات أهمها التهديدات الأمنية اللاتماثلية كظاهرة الإرهاب الدولي، حيث إستفادت الحركات الإرهابية من الوضع الهش في ليبيا ما بعد سقوط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ودخول البلاد في حالة من الفوضى وعدم الإستقرار السياسي والمؤسساتي، المصاحبة لإنتشار دائرة العنف والعنف المضاد لصناعة الإرهاب، هذا الأخير الذي يرتبط بتهديد الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين، إلى جانب الإتجار بالبشر حيث أصبحت هذه التجارة إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن وكيان الدولة الفرنسية، فضلا عن محاولة ضمان المصالح الإقتصادية الفرنسية في ليبيا وتحقيق التوازن الإقليمي في ظل إنخراط عدة قوى إقليمية ودولية.

كما إتسمت المواقف الفرنسية منذ بداية الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي بالإزدواجية ما بين الدعم المادي الخفي-المشاركة في القتال إلى جانب قوات المشير حفتر في الشرق - للمشير خليفة حفتر وما بين الدعم العلني لحكومة الوفاق الوطني وإتفاقية الصخيرات، ففي حين يؤكد المسؤولون الفرنسيون حرصهم على تسوية سياسية تقودها حكومة الوفاق الوطني وتشمل المشير خليفة حفتر، ويسعون إلى إدراج هذا الأخير في أي تسوية محتملة، وهو ما تكرس من خلال جهود الوساطة التي سعت إليها كسبيل لإيجاد تسوية سياسية للأزمة.

غير أن هناك عدة تحديات تقف حائلا أمام إستعادة الإستقرار في ليبيا ما بعد القذافي تتمثل في الإنقسام القبلي والإختلال الجهوي بفعل الإستقطاب الداخلي الليبي القائم على التجاذبات القبلية والجهوية والإثنية، إلى جانب ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة، ودور الأطراف الخارجية التي ساهمت في عسكرة الأزمة الليبية، ومن ثم تفشي الفوضى في ظل إنتشار السلاح.

توثيق الهوامش والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا– توثيق الكتب

أحمد قاسم حسين (2019). التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بن عنتر، عبد النور(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية.

مالكي، أمحمد(2011). تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، في: مجموعة مؤلفين، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية.

منصر، جمال(2013). التدخل العسكري الإنساني بعد إنتهاء الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

خالد فؤاد (2017). الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري. إسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات

Bruno. Callies De Salies. (2010). Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants. Paris : Jean Maisonneuve.

ثانيا – توثيق الدوريات

أبو زيد، أحمد محمد (2014). الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية. المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 43-44

أميرة محمد عبد الحليم (أفريل 2020). دوافع وإتجاهات المصالح الغربية في ليبيا. الملف المصري. العدد 68

إبزيم، خالد أحمد محمد(جوان 2019). التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة وإستقرار ليبيا. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد 23

بولسنان، سفيان(2018). الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة. مجلة العلوم السياسية. عدد 55

بسمة سعد (أفريل 2020). محددات وركائز التحرك التركي حيال الأزمة الليبية. الملف المصري. العدد 68

بشير عبد الفتاح (أفريل 2020). الحسابات الروسية تجاه الأزمة الليبية...الدوافع والمآلات، الملف المصري. العدد68

وهبان أحمد محمد (2016). الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورغنتاو إلى ميرشايمر. مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية. العدد1

يونسي وليد(جوان2019). المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وإستراتيجية المواجهة. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية. عدد 2

مجدان محمد(جوان2016). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب، والإنعكاسات. مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 23

فراس عباس هاشم(جانفي2015). ملامح تصاعد الإستراتيجيات الهجينة للصراع على النفوذ في إفريقيا: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. مجلة تحولات. . العدد 1

الصواني، محمد(جانفي2015)، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي. مجلة المستقبل العربي. العدد 431

الشيخ، محمد عبد الحفيظ (صيف خريف 2014) . أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجا). المجلة العربية للعلوم السياسية. عدد 43-44

الشيخ، محمد عبد الحفيظ (ربيع 2018). التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة: ليبيا نموذجا. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 83

الشيخ، محمد عبد الحفيظ(أوت2018)، ليبيا والإنتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها ومآلاتها. مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد 10

الشيخ، محمد عبد الحفيظ (صيف خريف2014) . التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا. مجلة المستقبل العربي. العدد 484

شوفي أسماء، شوفي مريم(ماي2018). الهجرة كمعطى أمني إجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صراع الحضارات. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد 18

Ait Admirât. Malika. (Octobre 2010). Stratégie Mondiale contre le Terrorisme. El Djeich. N 567

Firoozabadi & Ashkezari,(2016), neo-classical réalisme in international relations. Asian social science.vol12.no6

Goubi .S.(Janvier 2001). La Lutte Contre le Térrorisme et la Criminalité au Sahel, El Djeiche .N 570

Rose,Gideon(1998).neoclassical realism and theories of foreign policy.World politics.vol51.no1

ثالثاــ توثيق المواقع الالكترونية

إبراهيم محمد، تحليل إقتصادي: إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية، تاريخ النشر: 2015/02/28 متوفر على الرابط:https://bit.ly/3iCxpil ، تاريخ التصفح: 2021/01/28

باسم راشد، تأمين النفوذ: دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية، تاريخ النشر: الثلاثاء 28 جانفي 2020، متوفر على الرابط: http://bit.ly/3qIai8I ، تاريخ التصفح، 2021/01/30

لودربان، جان إيف: "فرنسا موجودة في ليبيا من أجل مكافحة الإرهاب"، تاريخ النشر: 2019.05.02، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2MgY5Jc ، تاريخ التصفح: 2021/02/02

مليتي منور، الدور الفرنسي في الملف الليبي: خلفياته وأبعاده، في أحمد نظيف، الدور الفرنسي في ليبيا من 2011، المرصد، تاريخ النشر: الخميس 21ماي 2018، متوفر على الرابط: http://bit.ly/39UqbSR ، تاريخ التصفح:2021/02/03

شادي إبراهيم، أزمة الهجرة وإنعكاساتها على الإتحاد الأوروبي وسياساته، تاريخ النشر: 23 نوفمبر 2019، متوفر على الرابط :https://bit.ly/39Q2D1a ، تاريخ التصفح: 2021/02/03

غميض مختار، التأثيرات الأجنبية في السياسة الليبية: فرنسا نموذجا، تاريخ النشر: 2019/6/11، متوفر على الرابط: https://bit.ly/39Vd0AV، تاريخ التصفح:2021/02/03

Ben Fishman, Haftar's Play for Libyan Oil, the Washington Institute for Near East Policy, (3/7/2018), Accessible at: http://bit.ly/3oVbyE7, browsing history: 03/02/2021

----------, Nuclear Power in France, date of publication: 2018, available at the link: http://bit.ly/36QPYuu ,browsing history: 03/02/2021

Nicholas Kitchen ‹Systemic pressures and domestic ideas: a neoclassical realist model of grand strategy2012›. http://goo.gl/FW70AX.